مجلة جامعة دمشق للعلوم الزراعية ــ (2008) ــ المجلد (24) ــ العدد 2 ــ الصفحات: 391 -409

أثر سياسة الإصلاح الاقتصادي في الإقراض الزراعي في الجمهورية اليمنية

عبد الحميد سيف احمد سعيد[1] و اسكندر إسماعيل[2]
و ن واف فريجات[3]

الملخص

استهدف البحث دراسة أثر سياسة الإصلاح الاقتصادي في حجم النشاط الإقراضي والتحصيلي لبنك التسليف التعاوني والزراعي وهيكل أسعار الفائدة في القروض. بينت نتائج البحث أن سياسة الإصلاح الاقتصادي أدت إلى انخفاض قيمة القروض الممنوحة للمزارعين وعددها وإلى انخفاض نسب استرداد القروض، كما أدت إلى ارتفاع نسب أسعار الفائدة على القروض، ونظراً لما لذلك من آثار سلبية في كل من البنك والمزارعين فقد أوصى البحث بضرورة رفع رأس مال البنك بما يتناسب ودوره التنموي في تلبية احتياجات المزارعين، وتخفيض سعر الفائدة على القروض الزراعية، كما ينبغي تحديث سياسة البنك الإقراضية من حيث تحسين شروط منح القروض وإدارتها وكفايتها لما لذلك من أهمية في رفع كفاءة استرداد القروض وتقديم حوافز تشجيعية للمقترضين الملتزمين بالتسديد.

الكلمات المفتاحية: الإصلاح الاقتصادي، الإقراض الزراعي، الجمهورية اليمنية، بنك التسليف التعاوني والزراعي.

[1] طالب دكتوراه، [2] أستاذ، [3] مدرس، قسم الاقتصاد الزراعي، كلية الزراعة، ص.ب.30621، جامعة دمشق، سورية.

The Effect of Economic Reform Policy on the Agricultural Credit in the Republic of Yemen

Abdulhamid, S. A. S.[(1)]; Ismail, I.[(2)] and Frejat, N.[(3)]

ABSTRACT

The research aimed to study the effect of economic reform policy on the repayment and credit activity of the Cooperative Agricultural Credit Bank and types of interest rates on loans.

Results showed that the economic reform policy led to a decrease in the number and value of the granted loans for farmers and to decrease percentages of loans repayment. It also led to an increase percentages of loans interest rates.

Because of the negative effects of this policy on the bank and the farmers, results recommended to increase the capital of the bank in order to achieve its developing effect in helping farmers and to decrease the interest rate of agricultural loans. The credit policy of the bank must be improved by improving conditions of giving loans, its control and adequacy because of the importance of these on increasing repayment of loans.

Key words: Economic reform, Agricultural credit, Republic of Yemen, Cooperative Agricultural Credit Bank .

[(1)] Phd student, [(2)] Prof., [(3)] Assistant, Department of agricultural economy, Faculty of Agriculture, P.O.Box 3021, Damascus University, Syria.

المقدمـــــة

يحتل قطاع الزراعة دوراً مهماً وبارزاً بين قطاعات الاقتصاد القومي اليمني، وذلك من خلال مشاركته بنحو 21%من قيمة الناتج المحلي الإجمالي، ويعتمد السواد الأعظم من السكان على القطاع الزراعي وذلك بنحو 71%، ويحوي قرابة 1.9 مليون عامـ يشكلون نحو51% من إجمالي القوى العاملة في البلاد[11] وعلى الرغم من ذلك نجد أن العاملين في هذا القطاع يتصفون بالتواضع الشديد بتملكهم لرؤوس الأموال، ومن ثم ضعف القدرة الادخارية، مما يعني عدم قدرة المنتجين الزراعيين على القيام بالأنشطة الإنتاجية إلا إذا توافرت لديهم الأموال والإمكانات الإنتاجية المختلفة، بغية تحقيق الأهداف المرجوة المتعلقة بإنتاج السلع وزيادة الإنتاجية، وبما يمكن من تحسين الدخل والظروف المعيشية للمزارعين.

ومن أجل الوصول إلى ذلك يعدُّ الائتمان الزراعي بمختلف مصادره إحدى الوسائل الضرورية اللازمة للنهوض بالقطاع الزراعي، كما يعدُّ بنك التسليف التعاوني والزراعي المصدر الرسمي الوحيد في تقديم القروض والتسهيلات الائتمانية عبر فروعه ومكاتبه المنتشرة في جميع محافظات الجمهورية اليمنية.

بدأت الجمهورية اليمنية بتطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادي في مارس من عام 1995م بالتعاون مع صندوق النقد والبنك الدوليين[1]، وذلك نتيجة للتقلبات والعقبات التي اعترت مقتصدها القومي في محاولة لتقليل الآثار المترتبة على ذلك[7]، في برنامج إصلاح متكامل يتعدى عمره الافتراضي 12 عاماً[5] وفي خطوة تكاملية مع برنامج الإصلاح الاقتصادي والمالي تم الإعداد للخطة الخمسية الأولى[4]، لرفد السياسات الاقتصادية والمالية والنقدية الإصلاحية ذات الطبيعة الانكماشية على المدى القصير، بهدف السيطرة على التضخم وتحقيق الاستقرار الاقتصادي، بتطبيق سياسات هادفة لتأمين التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

هذا وتم إنشاء صندوق تشجيع الإنتاج الزراعي والسمكي بموجب القانون رقم 6[9] وباشر نشاطه الفعلي في أواخر عام1995م[8]، بهدف دعم الإنتاج الزراعي والسمكي وتشجيعه، ويدير برنامجه الإقراضي بنك التسليف التعاوني والزراعي وبسعر فائدة تقل بنحو 50% عما هو معمول به في البنك المذكور.

مشكلة البحث

تظهر أهمية الائتمان الزراعي في توفير التمويل اللازم لتنمية القطاع الزراعي وتحديثه، إذ تعدُّ مشكلة التمويل واحدة من أهم المشاكل التي تواجه الزراعة اليمنية، ويعدُّ تأسيس بنك التسليف التعاوني والزراعي استجابة لخطة التنمية الشاملة في البلاد، فقد أُنشئ كمؤسسة مالية متخصصة، هدفها الأساسي تزويد القروض الزراعية للمنتجين

الزراعيين في مختلف عمليات الإنتاج الزراعي، وخاصة المنتجين الذين يعانون من ضآلة الدخول الزراعية وضعف القدرة الادخارية. وقد أسهم بنك التسليف التعاوني والزراعي منذ إنشائه في العام 1982م في تقديم القروض الزراعية للمزارعين والجمعيات الزراعية بما يزيد الدخول الفردية للمزارعين ويرفع مستوياتهم المعيشية بوجه عام[10]، حيث بلغ حجم القروض المقدمة حتى 2004م قرابة 307.8 مليون دولار[3]. وظل البنك مستمراً بفاعلية رغم الأزمات السياسية والاقتصادية التي مرت بها البلاد، ومع بداية الأخذ ببرنامج الإصلاح الاقتصادي والتي دون شك أضافت أعباء جديدة إلى تكلفة الإنتاج، نتيجة لارتفاع أسعار مستلزمات الإنتاج المختلفة وفتح السوق أمام المنتجات الخارجية وبأسعار تقل عن سعر تكلفة الإنتاج لمعظم المنتجات الزراعية المحلية. فسياسة الإصلاح الاقتصادي وما نجم عنها من سياسات وإجراءات، أثرت وبشكل مباشر في الإنتاج الزراعي، حيث تم تقليص الدعم الحكومي للمدخلات وزيادة أسعار الخدمات الزراعية، الأمر الذي تطلب من البنك أن يضاعف جهوده ويقوم بدور فعال بما يحافظ على نشاطه وتحقيق أهدافه وبرامجه لرفع مستوى التنمية الاقتصادية الزراعية من خلال توفيره لجانب كبير من الأموال التي يحتاجها المزارعون. ومن المتوقع في ظل انتهاج الحكومة لسياسة الإصلاح الاقتصادي حدوث بعض الآثار التي ستنعكس بالضرورة على مسيرة السياسة الإقراضية للبنك.

أهداف البحث

يهدف البحث إلى دراسة التغيرات التي طرأت على حجم النشاط الإقراضي والتحصيلي لبنك التسليف التعاوني والزراعي وهيكل أسعار الفائدة على القروض وذلك خلال الفترة (1985 -2004) والتي تم تقسيمها إلى فترتين، بهدف التعرف على أثر سياسات الإصلاح الاقتصادي، حيث تضمنت الفترة الأولى السنوات (1985 -1994) والتي تمثل فترة ما قبل الأخذ بسياسات الإصلاح الاقتصادي، في حين تضمنت الفترة الثانية السنوات (1995 - 2004)، والتي تمثل فترة ما بعد الأخذ بسياسات الإصلاح الاقتصادي.

أسلوب البحث

استُخدم كل من أسلوب التحليل الوصفي وأسلوب انحدار المتغيرات الصورية، وقد أُجريَت عملية التحليل باستخدام برنامج EXEL 2003 وبرنامج SPSS 11.5.

مصادر البيانات

لتحقيق أهداف البحث، تم الاعتماد على المتاح والمتوافر من البيانات الإحصائية المنشورة كالتقارير السنوية لبنك التسليف التعاوني والزراعي، وتقارير البنك المركزي، فضلاً عن الاستعانة ببعض الدراسات والبحوث العلمية ذات العلاقة بموضوع البحث وبعض المجلات العلمية المتخصصة.

التحليل الإحصائي

تم تقسيم الفترة موضوع الدراسة (1985 -2004) إلى فترتين كما سبق ذكره، ويمكن توضيح أسلوب المتغيرات الصورية المتبع من قبل البحث، على النحو الآتي:

$$Y = B0 + B1X + B2\ D + B3\ DX$$

حيث: Y: المتغير التابع، X: المتغير المستقل، D: المتغير الصوري يأخذ القيمة صفر لسنوات الفترة الأولى (1985 -1994)، فترة ما قبل الإصلاح الاقتصادي، والقيمة (1) لسنوات الفترة الثانية (1995 -2004) فترة ما بعد الأخذ بسياسات الإصلاح الاقتصادي. DX: حاصل ضرب متغير الزمن في المتغير الصوري.

ويمكن اشتقاق معادلة فترة ما قبل الإصلاح الاقتصادي من معالم المعادلة السابقة كالآتي: $Y = B0 + B1X$ كما يمكن اشتقاق معادلة فترة ما بعد الأخذ بسياسة الإصلاح الاقتصادي كالآتي: $Y = (B0 + B2) + (B1 + B3) X$

حيث : B0 ثابت معادلة الفترة الأولى، B1 ميل الانحدار في معادلة الفترة الأولى. B2 ثابت معادلة الفترة الثانية، B3 ميل الانحدار في معادلة الفترة الثانية[6] .

واستُخدم أسلوب الانحدار البسيط Simple Regression والمتعدد Multiple Regression وتم التقدير وفقاً للنموذج الخطي والنموذج اللوغاريتمي المزدوج، وتم اختيار أفضل النموذجين المقدرين وذلك من خلال بعض المعايير الإحصائية المعروفة، والتي تمت الاستعانة بها من ناحية لقياس مدى القدرة على تفسير التغيرات الحادثة بين المتغير المستقل والمتغير التابع (باستخدام المعيار الإحصائي المعروف بمعامل التحديد R^2) ومن ناحية أخرى لتحديد مدى الثقة في معالم النموذجين المقدرين (باستخدام اختبار F لقياس معنوية النموذج ككل، واستخدام اختبار T لقياس معنوية معاملات المتغيرات المستقلة) .

وحُسب معدل النمو السنوي في المعادلة الخطية كالآتي:

معدل النمو السنوي= $B / \bar{Y}$ ما معدل النمو في المعادلة اللوغاريتمية المزدوجة=$B / \bar{X}$

حيث: $\bar{Y}$ متوسط قيمة المتغير التابع، $\bar{X}$ متوسط متغير الزمن[12].

النتائج

أولاً - أثر سياسة الإصلاح الاقتصادي في القروض الزراعية الممنوحة من البنك وفقاً لآجالها

1 - أثر سياسة الإصلاح الاقتصادي في القروض القصيرة الأجل:

بدراسة أثر سياسة الإصلاح الاقتصادي في قيمة القروض القصيرة الأجل، وبعد تقسيم فترة الدراسة (1985 -2004م) إلى فترتين، الفترة الأولى (1985 -1994م) قبل سياسة

الإصلاح الاقتصادي، والفترة الثانية (1995 -2004م) فترة بعد البدء بسياسة الإصلاح الاقتصادي، ومن البيانات الواردة في الجدول (1) يتبين أن قيمة القروض القصيرة الأجل الممنوحة من البنك انخفضت من قرابة 4873 ألف دولار كمتوسط للفترة الأولى إلى قرابة 2097 ألف دولار كمتوسط للفترة الثانية، بانخفاض بلغ قرابة 2776 ألف دولار، يمثل نحو 57% من متوسط الفترة الأولى.

الجدول (1) تطور قيمة القروض الممنوحة من بنك التسليف التعاوني والزراعي حسب آجالها وأهميتها النسبية وعدد ومتوسط قيمة القرض خلال الفترة (1985 -2004م)

القيمة: ألف دولار

السنة	القروض القصيرة الأجل		القروض المتوسطة الأجل		القروض الطويلة الأجل		إجمالي قيمة القروض	إجمالي عدد القروض	متوسط قيمة القرض بالدولار
	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%			
1985	7763	27	20526	72	132	1	28289	8213	3445
1986	8875	34	16000	61	1500	6	26375	8011	3292
1987	8000	42	10824	57	235	1	19059	7660	2488
1988	5000	34	9583	65	104	1	14688	8321	1765
1989	3197	25	9262	72	492	4	12951	6057	2138
1990	3313	34	5375	55	1063	11	9750	5764	1692
1991	3756	25	10950	72	407	3	15113	8861	1706
1992	3965	34	7649	66	35	0.003	11649	9530	1222
1993	3212	25	6399	50	3237	25	12848	9427	1363
1994	1647	31	2378	44	1375	25	5399	7735	698
المتوسط	4873	31	9895	63	858	6	15626	7958	1981
1995	2150	29	4510	62	670	9	7330	8928	821
1996	2364	27	5992	67	538	6	8894	9779	909
1997	3024	25	6335	53	2522	21	11881	8766	1355
1998	1943	16	4592	38	5534	46	12069	5368	2248
1999	1239	18	3814	54	1965	28	7018	4303	1631
2000	1336	19	4786	70	761	11	6882	5183	1328
2001	1518	20	5240	68	943	12	7701	5350	1439
2002	1036	13	5313	68	1463	19	7812	4347	1797
2003	632	9	2322	34	3782	56	6736	3243	2077
2004	5731	79	1126	15	417	6	7274	1900	3828
المتوسط	2097	25	4403	53	1859	22	8360	5717	1744

المصدر: 1 -التقرير السنوي، أعداد متفرق ، 1985 -2004م، بنك التسليف التعاوني والزراعي، صنعاء، الجمهورية اليمنية.
2 - التقرير السنوي، أعداد متفرقة 1990 -2004م، البنك المركزي اليمني، صنعاء، الجمهورية اليمنية.

وفيما يتعلق بالأهمية النسبية لقيمة القروض القصيرة الأجل إلى إجمالي قيمة القروض خلال فترتي الدراسة، يتبين أنها انخفضت من نحو 31% كمتوسط الفترة الأولى إلى نحو 25% كمتوسط الفترة الثانية، بانخفاض بلغ 6% يمثل نحو 19% من متوسط الفترة الأولى.

وبقياس أثر سياسة الإصلاح الاقتصادي في الاتجاه الزمني العام لقيمة القروض القصيرة الأجل خلال الفترة 1985 -2004م، باستخدام أسلوب انحدار المتغيرات الصورية وباستخدام الصيغة الخطية التي ثبتت أفضليتها في تمثيل البيانات المستخدمة في التقدير، المعادلة (1) في الجدول (2) يتبين ما يأتي:

- أخذت قيمة القروض القصيرة الأجل خلال سنوات الفترة الأولى اتجاهاً عاماً متناقصاً، بمقدار تناقص سنوي معنوي إحصائياً بلغ قرابة 718 ألف دولار، يمثل معدل تناقص سنوي بلغ نحو 15% من متوسط قيمة القروض القصيرة الأجل خلال تلك الفترة، في حين أخذت اتجاهاً عاماً متزايداً خلال الفترة الثانية بمقدار زيادة سنوية معنوية إحصائياً بلغ قرابة 54.4 ألف دولار، يمثل معدل نمو سنوي بلغ نحو 3% من متوسط هذه الفترة.
- يشير معامل التحديد إلى أن قرابة 72% من التغيرات التي تؤثر في قيمة القروض القصيرة الأجل تعزى إلى عوامل اقتصادية يعكسها عنصر الزمن خلال الفترة المدروسة، في حين ترجع النسبة الباقية البالغة نحو 28% إلى عوامل أخرى غير قابلة للقياس.
- حدث انتقال معنوي إحصائيا في ثابت الدالة إلى أسفل وذلك من قرابة 8822 ألف دولار في الفترة الأولى إلى قرابة 1253 ألف دولار في الفترة الثانية مما يعني عدم حدوث تحسن في مستوى قيمة القروض القصيرة الأجل في فترة الإصلاح الاقتصادي بالمقارنة بفترة ما قبل الإصلاح الاقتصادي.

2 - تطور القروض المتوسطة الأجل:

من البيانات الواردة في الجدول (1) يتبين أن قيمة القروض المتوسطة الأجل الممنوحة من البنك انخفضت من قرابة 9895 ألف دولار كمتوسط للفترة الأولى إلى قرابة 4403 ألف دولار كمتوسط للفترة الثانية، بانخفاض بلغ قرابة 5492 ألف دولار، يمثل نحو 56% من متوسط الفترة الأولى.

وفيما يتعلق بالأهمية النسبية لقيمة القروض المتوسطة الأجل إلى إجمالي قيمة القروض خلال فترتي الدراسة، يتبين أنها انخفضت من نحو 63% كمتوسط الفترة الأولى إلى نحو 60% كمتوسط الفترة الثانية، بانخفاض بلغ 3% يمثل نحو 5% من متوسط الفترة الأولى.

وبقياس أثر سياسة الإصلاح الاقتصادي في الاتجاه الزمني العام لقيمة القروض المتوسطة الأجل خلال الفترة 1985 -2004م، المعادلة (2) في الجدول (2) يتبين ما يأتي:

- أخذت قيمة القروض المتوسطة الأجل خلال سنوات الفترة الأولى اتجاهاً عاماً متناقصاً بمقدار تناقص سنوي معنوي إحصائياً بلغ قرابة 1492 ألف دولار، يمثل معدل تناقص سنوي بلغ نحو 15% من متوسط قيمة القروض المتوسطة خلال تلك الفترة، كما أخذت اتجاهاً متناقصاً خلال الفترة الثانية، بمقدار تناقص سنوي معنوي بلغ قرابة 353.7 ألف دولار، يمثل معدل تناقص سنوي بلغ نحو 8% من متوسط هذه الفترة.
- يشير معامل التحديد إلى أن قرابة 82% من التغيرات التي تؤثر في قيمة القروض المتوسطة الأجل تعزى إلى عوامل اقتصادية يعكسها عنصر الزمن خلال الفترة المدروسة، في حين ترجع النسبة الباقية إلى عوامل أخرى غير قابلة للقياس.
- حدث انتقال معنوي إحصائيا في ثابت الدالة إلى أسفل وذلك من قرابة 18102 ألف دولار في الفترة الأولى إلى قرابة 9884 ألف دولار في الفترة الثانية مما يعني عدم حدوث تحسن في مستوى قيمة القروض المتوسطة الأجل في فترة الإصلاح الاقتصادي بالمقارنة بفترة ما قبل الإصلاح الاقتصادي.

3 - تطور القروض الطويلة الأجل:

من البيانات الواردة في الجدول (1) يتبين أن قيمة القروض الطويلة الأجل الممنوحة من البنك ازدادت من قرابة 858 ألف دولار كمتوسط للفترة الأولى إلى قرابة 1859 ألف دولار كمتوسط للفترة الثانية، بزيادة بلغت قرابة 971 ألف دولار، تمثل نحو 113% من متوسط الفترة الأولى.

وفيما يتعلق بالأهمية النسبية لقيمة القروض الطويلة الأجل إلى إجمالي قيمة القروض خلال فترتي الدراسة، يتبين أنها ازدادت من نحو 5% كمتوسط الفترة الأولى إلى نحو 11% كمتوسط الفترة الثانية، بزيادة بلغت 6% تمثل نحو 120% من متوسط الفترة الأولى.

وبقياس أثر سياسة الإصلاح الاقتصادي في الاتجاه الزمني العام لقيمة القروض الطويلة الأجل خلال الفترة 1985 -2004م، وباستخدام الصيغة اللوغاريتمية التي ثبتت أفضليتها في تمثيل البيانات المستخدمة في التقدير، المعادلة (3) في الجدول (2) يتبين ما يأتي:

- أخذت قيمة القروض الطويلة الأجل خلال سنوات الفترة الأولى اتجاهاً عاماً متزايداً بمقدار زيادة سنوية غير معنوية إحصائياً بلغت قرابة 69.5 ألف دولار، يمثل معدل

نمو سنوي بلغ نحو 8.1% من متوسط قيمة القروض الطويلة خلال تلك الفترة، كما أخذت اتجاهاً متزايداً خلال الفترة الثانية، بمقدار زيادة سنوية غير معنوية إحصائياً بلغت قرابة 143.5 ألف دولار، يمثل معدل نمو سنوي بلغ نحو 7.7% من متوسط هذه الفترة.

- يشير معامل التحديد إلى أن قرابة 26% من التغيرات التي تؤثر في قيمة القروض الطويلة الأجل تعزى إلى عوامل اقتصادية يعكسها عنصر الزمن خلال الفترة المدروسة، في حين ترجع النسبة الباقية إلى عوامل أخرى غير قابلة للقياس.
- حدث انتقال معنوي إحصائياً في ثابت الدالة إلى أعلى وذلك من قرابة 263.7 ألف دولار في الفترة الأولى إلى قرابة 441.4 ألف دولار في الفترة الثانية.

4 - تطور إجمالي قيمة القروض

ومن البيانات الواردة في الجدول (1) يتبين أن إجمالي قيمة القروض الممنوحة من البنك انخفضت من قرابة 15626 ألف دولار كمتوسط للفترة الأولى إلى قرابة 8360 ألف دولار كمتوسط للفترة الثانية، بانخفاض بلغ قرابة 7266 ألف دولار، يمثل نحو 46% من متوسط الفترة الأولى.

وبقياس أثر سياسة الإصلاح الاقتصادي في الاتجاه الزمني العام لإجمالي قيمة القروض خلال الفترة 1985 -2004م، وباستخدام الصيغة الخطية التي ثبتت أفضليتها في تمثيل البيانات المستخدمة في التقدير، المعادلة (4) في الجدول (2) يتبين ما يأتي:

- أخذ إجمالي قيمة القروض خلال سنوات الفترة الأولى اتجاهاً عاماً متناقصاً بمقدار تناقص سنوي معنوي إحصائياً بلغ قرابة 2058.6 ألف دولار، يمثل معدل تناقص سنوي بلغ نحو 13.2% من متوسط إجمالي قيمة القروض خلال تلك الفترة، كما أخذت اتجاهاً متناقصاً خلال الفترة الثانية، بمقدار تناقص سنوي معنوي إحصائياً بلغ قرابة 298 ألف دولار، يمثل معدل تناقص سنوي بلغ نحو 3.6% من متوسط هذه الفترة.
- يشير معامل التحديد أن قرابة 88% من التغيرات التي تؤثر في إجمالي قيمة القروض تعزى إلى عوامل اقتصادية يعكسها عنصر الزمن خلال الفترة المدروسة في حين ترجع النسبة الباقية إلى عوامل أخرى غير قابلة للقياس.
- حدث انتقال معنوي إحصائياً في ثابت الدالة إلى أسفل وذلك من قرابة 26935 ألف دولار في الفترة الأولى إلى قرابة 12982 ألف دولار في الفترة الثانية مما يعني عدم حدوث تحسن في مستوى إجمالي قيمة القروض الممنوحة من البنك في فترة الإصلاح الاقتصادي بالمقارنة بفترة ما قبل الإصلاح الاقتصادي.

الجدول (2) نتائج التحليل الإحصائي للاتجاهات الزمنية العامة للقروض الممنوحة من بنك التسليف التعاوني والزراعي خلال الفترة (1985 -2004م) .

القيمة: ألف دولار

المتغير التابع	رقم المعادلة	نوع الصيغة	المعادلة	R %	R^2 %	F	متوسط الفترة	مقدار التغير السنوي	معدل النمو السنوي %	قيمة الثابت
القروض القصيرة الأجل	1	خطية	Y= 8822 -718.1X -7569D + 772.5DX (9.28)** (4.69)* (2.92)* (3.57)*	85	72	(14)*				
			Y1= 8822 – 718.1X				4873	- 718	- 15	8822
			Y2= 1253+ 54.4X				2097	+54.4	+3	1253
القروض المتوسطة الأجل	2	خطية	Y=18101.5 -1492.2X -8218D +1138.5DX (12.13)** (6.2)** (2.01)* (3.35)*	91	82	(24)*				
			Y1=18101.5 -1492.2X				9895	-1492	-15	18102
			Y2=9884 – 353.7 X				4403	-353.7	-8	9884
القروض الطويلة الأجل	3	لوغاريتمية	LnY=5.375+0.444lnX+0.715D -0.019DlnX (5.97)** (.82)ns (0.50)ns (0.03)ns	51	26	(1.85)ns				
			Y1=5.375 +0.444lnX				858	69.5	8.1	263.7
			Y2=6.090 + 0.425ln X				1859	143.5	7.7	441.4
إجمالي قيمة القروض	4	خطية	Y=26935-2058.6X -13953D +1760.4 DX (13.4)** (6.34)** (2.55)* (3.85)*	91	82	(24)*				
			Y1= 26935-2058.6X				15612	-2059	-13.2	26935
			Y2=12982 -298.2 X				8360	-298	-3.6	12982
إجمالي عدد القروض	5	خطية	Y=7415+98.7X -1539.5D -888.2 DX (9.02)** (0.75)ns (4.69)* (4.74)*	88	77	(17.8)*				
			Y1= 7415+98.7X				7958	98.7	1.2	7415
			Y2=5876 – 789.5 X				5718	-789.5	-13.8	5876
متوسط قيمة القروض	6	خطية	Y=3436.8-274X +50.5D +484.2 DX (10.5)** (5.10)* (5.5)* (6.38)**	85	73	(14.2)*				
			Y1= 3436.8-274X				1981	-274	-13.8	3436.8
			Y2=3487.3 +210.2 X				1744	210.2	12	3487.3

حيث:

Y: القيمة التقديرية لقيمة المتغير التابع بالألف دولار. Y2 , Y1 : لقيمة التقديرية لقيمة المتغير التابع في الفترة الأولى (1985 -1994) والفترة الثانية (1995 -2004) على الترتيب. X: متغير الزمن. D: متغير صوري انتقالي وهمي يأخذ القيمة=0 في الفترة الأولى والقيمة=1 في الفترة الثانية. الأرقام بين الأقواس تشير إلى قيمة t المحسوبة.

(*): معنوي إحصائياً عند المستوى 5% (**): معنوي إحصائياً عند المستوى 1% n.s: غير معنوي إحصائياً.

5 -تطور إجمالي عدد القروض

توضح البيانات الواردة في الجدول (1) أن إجمالي عدد القروض الممنوحة من البنك انخفضت من قرابة 7958 قرض كمتوسط للفترة الأولى إلى قرابة 5717 قرض كمتوسط للفترة الثانية، بانخفاض بلغ قرابة 2241 قرض، يمثل نحو 28% من متوسط الفترة الأولى.

وبقياس أثر سياسة الإصلاح الاقتصادي في الاتجاه الزمني العام لإجمالي عدد القروض خلال الفترة 1985 -2004م، ومن المعادلة (5) في الجدول (2) يتبين ما يأتي:

- أخذ إجمالي عدد القروض خلال سنوات الفترة الأولى اتجاهاً عاماً متزايداً، بمقدار زيادة سنوية غير معنوية إحصائياً بلغت قرابة 99 قرض، يمثل معدل نمو سنوي بلغ نحو 1.2% من متوسط إجمالي عدد القروض، في حين أخذ اتجاهاً عاماً متناقصاً خلال الفترة الثانية، بمقدار تناقص سنوي معنوي إحصائياً بلغ قرابة 789 قرضاً يمثل معدل تناقص سنوي بلغ نحو 13.8% من متوسط هذه الفترة.
- يشير معامل التحديد أن قرابة 77% من التغيرات التي تؤثر في إجمالي عدد القروض تعزى إلى عوامل اقتصادية يعكسها عنصر الزمن خلال الفترة المدروسة، في حين ترجع النسبة الباقية إلى عوامل أخرى غير قابلة للقياس.
- حدث انتقال معنوي إحصائيا في ثابت الدالة إلى أسفل وذلك من قرابة 7415 قرض في الفترة الأولى إلى قرابة 5876 قرض في الفترة الثانية مما يعني عدم حدوث تحسن في مستوى إجمالي عدد القروض في فترة الإصلاح الاقتصادي بالمقارنة بفترة ما قبل الإصلاح الاقتصادي.

6 - تطور متوسط قيمة القروض

من البيانات الواردة في الجدول (1) يتبين أن متوسط قيمة القرض انخفض من قرابة 1981 ألف دولار كمتوسط للفترة الأولى إلى قرابة 1744 دولار كمتوسط للفترة الثانية، بانخفاض بلغ قرابة 237 دولاراً، يمثل نحو 12% من متوسط قيمة القرض للفترة الأولى.

وبقياس أثر سياسة الإصلاح الاقتصادي في متوسط قيمة القرض خلال الفترة المدروسة باستخدام الصيغة الخطية التي ثبتت أفضليتها في تمثيل البيانات المستخدمة في التقدير، المعادلة (6) في الجدول (2) يتبين ما يأتي:

- أخذ متوسط قيمة القرض خلال سنوات الفترة الأولى اتجاهاً عاماً متناقصاً، بمقدار تناقص سنوي معنوي إحصائياً بلغ قرابة 274 دولار، يمثل معدل تناقص سنوي بلغ نحو 13.8% من متوسط قيمة القرض خلال تلك الفترة، في حين أخذ اتجاهاً عاماً متزايداً خلال الفترة الثانية، بمقدار زيادة سنوي معنوي إحصائياً بلغ قرابة 210.2 دولار، يمثل معدل نمو سنوي بلغ نحو 12% من متوسط هذه الفترة.

- يشير معامل التحديد إلى أن قرابة 73% من التغيرات التي تؤثر في متوسط قيمة القرض تعزى إلى عوامل اقتصادية يعكسها عنصر الزمن خلال الفترة المدروسة في حين ترجع النسبة الباقية إلى عوامل أخرى غير قابلة للقياس.
- حدث انتقال معنوي إحصائيا في ثابت الدالة إلى أعلى وذلك من قرابة 3436.8 دولار في الفترة الأولى إلى قرابة 3487.3 دولار في الفترة الثانية مما يعني حدوث تحسن في مستوى متوسط قيمة القرض في فترة الإصلاح الاقتصادي بالمقارنة بفترة ما قبل الإصلاح الاقتصادي.

ثانياً: أثر سياسة الإصلاح الاقتصادي على النشاط الإقراضي للبنك في المجالات الزراعية المختلفة

1 -تطور القروض الاستثمارية في مجال الإنتاج النباتي:

تشير البيانات الواردة في الجدول (3) أن قيمة قروض الإنتاج النباتي الممنوحة من البنك انخفضت من قرابة 12999 ألف دولار كمتوسط للفترة الأولى إلى قرابة 5199 ألف دولار كمتوسط للفترة الثانية، بانخفاض بلغ قرابة 7800 ألف دولار، يمثل نحو 60% من متوسط الفترة الأولى.

وفيما يتعلق بالأهمية النسبية لقيمة قروض الإنتاج النباتي إلى إجمالي قيمة القروض خلال فترتي الدراسة، يتبين أنها انخفضت من نحو 83% كمتوسط الفترة الأولى إلى نحو 62% كمتوسط الفترة الثانية، بانخفاض بلغ 21% يمثل نحو 25% من متوسط الفترة الأولى.

وبقياس أثر سياسة الإصلاح الاقتصادي في قيمة قروض الإنتاج النباتي خلال الفترة 1985 -2004م تبين المعادلة (1) في الجدول (4):

- أن قيمة القروض خلال سنوات الفترة الأولى أخذت اتجاهاً عاماً متناقصاً، بمقدار تناقص سنوي معنوي إحصائياً بلغ قرابة 1651 ألف دولار، يمثل معدل تناقص سنوي بلغ نحو 12.7% من متوسط قيمة القروض خلال تلك الفترة، كما أخذت اتجاهاً عاماً متناقصاً خلال الفترة الثانية، بمقدار تناقص سنوي معنوي إحصائياً بلغ قرابة 189.2 ألف دولار، يمثل معدل تناقص سنوي بلغ نحو 3.6% من متوسط هذه الفترة.
- يشير معامل التحديد إلى أن قرابة 88% من التغيرات التي تؤثر في قيمة تلك القروض تعزى إلى عوامل اقتصادية يعكسها عنصر الزمن خلال الفترة المدروسة، في حين ترجع النسبة الباقية إلى عوامل أخرى غير قابلة للقياس.
- حدث انتقال معنوي إحصائياً في ثابت الدالة إلى أسفل وذلك من قرابة 22080.4 ألف دولار في الفترة الأولى إلى قرابة 8131.2 ألف دولار في الفترة الثانية مما يعني

عدم حدوث تحسن في مستوى قيمة قروض الإنتاج النباتي في فترة الإصلاح الاقتصادي بالمقارنة بفترة ما قبل الإصلاح الاقتصادي.

2 - تطور القروض الاستثمارية في مجال الإنتاج الحيواني

من البيانات الواردة في الجدول (3) يتبين أن قيمة قروض الإنتاج الحيواني الممنوحة من البنك انخفضت من قرابة 2158 ألف دولار كمتوسط للفترة الأولى إلى قرابة 1477 ألف دولار كمتوسط للفترة الثانية، بانخفاض بلغ قرابة 681 ألف دولار، يمثل نحو 32% من متوسط الفترة الأولى.

الجدول (3) تطور قيمة القروض الممنوحة من بنك التسليف التعاوني والزراعي في المجالات الزراعية المختلفة وأهميتها النسبية خلال الفترة (1985 -2004م).

القيمة: ألف دولار

السنة	قروض الإنتاج النباتي		قروض الإنتاج الحيواني		قروض الإنتاج السمكي		إجمالي قيمة القروض
	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	
1985	23026	81	5132	18	132	0	28289
1986	20750	79	5250	20	375	1	26375
1987	15412	81	3412	18	235	1	19059
1988	13125	89	1458	10	104	1	14688
1989	11639	90	820	6	492	4	12951
1990	8563	88	938	10	250	3	9750
1991	13077	87	1267	8	769	5	15113
1992	9544	82	1684	14	421	4	11649
1993	10546	82	1062	8	1239	10	12848
1994	4310	80	557	10	532	10	5399
المتوسط	12999	83	2158	14	455	3	15612
1995	5450	74	1270	17	610	8	7330
1996	5453	61	1545	17	1896	21	8894
1997	6977	59	2328	20	2576	22	11881
1998	7801	65	1391	12	2878	24	12069
1999	3056	44	1329	19	2632	38	7018
2000	4130	60	1756	26	995	14	6882
2001	4778	62	1986	26	937	12	7702
2002	4812	62	1754	22	1247	16	7812
2003	5471	81	970	14	294	4	6736
2004	4059	56	444	6	2771	38	7274
المتوسط	5199	62	1477	18	1684	20	8360

المصدر: 1 - التقرير السنوي، أعداد متفرقة، 1985 -2004م، بنك التسليف التعاوني والزراعي، صنعاء، الجمهورية اليمنية.

2 - التقرير السنوي، أعداد متفرقة، 1990 -2004م، البنك المركزي اليمني، صنعاء، الجمهورية اليمنية.

وفيما يتعلق بالأهمية النسبية لقيمة قروض الإنتاج الحيواني إلى إجمالي قيمة القروض خلال فترتي الدراسة، يتبين أنها ازدادت من نحو 14% كمتوسط الفترة الأولى إلى نحو 18% كمتوسط الفترة الثانية، بزيادة بلغت 4% تمثل نحو 22%من متوسط الفترة الأولى.

وبقياس أثر سياسة الإصلاح الاقتصادي في قيمة قروض الإنتاج الحيواني خلال الفترة 1985 -2004م، ومن المعادلة (2) في الجدول (4) يتبين ما يأتي:

- أخذت قيمة القروض خلال سنوات الفترة الأولى اتجاهاً عاماً متناقصاً، بمقدار تناقص سنوي معنوي إحصائياً بلغ قرابة 482.3 ألف دولار، يمثل معدل تناقص سنوي بلغ نحو 22.3% من متوسط قيمة القروض خلال تلك الفترة، كما أخذت اتجاهاً متناقصاً خلال الفترة الثانية، بمقدار تناقص سنوي معنوي إحصائياً بلغ قرابة 73.5 ألف دولار، يمثل معدل تناقص سنوي بلغ نحو 5% من متوسط هذه الفترة.
- يشير معامل التحديد أن قرابة 66% من التغيرات التي تؤثر في قيمة تلك القروض تعزى إلى عوامل اقتصادية يعكسها عنصر الزمن خلال الفترة المدروسة، في حين ترجع النسبة الباقية إلى عوامل أخرى غير قابلة للقياس.
- حدث انتقال معنوي إحصائياً في ثابت الدالة إلى أسفل وذلك من قرابة 4810.5 ألف دولار في الفترة الأولى إلى قرابة 2615.7 ألف دولار في الفترة الثانية؛ مما يعني عدم حدوث تحسن في مستوى قيمة قروض الإنتاج الحيواني في فترة الإصلاح الاقتصادي بالمقارنة بفترة ما قبل الإصلاح الاقتصادي.

3 - تطور القروض الاستثمارية في مجال الإنتاج السمكي

يتبين من البيانات الواردة في الجدول (3) أن قيمة قروض الإنتاج السمكي الممنوحة من البنك ازدادت من قرابة 455 ألف دولار كمتوسط للفترة الأولى إلى قرابة 1684 ألف دولار كمتوسط للفترة الثانية، بزيادة بلغت قرابة 1229 ألف دولار، تمثل نحو 73% من متوسط الفترة الأولى.

وفيما يتعلق بالأهمية النسبية لقيمة قروض الإنتاج السمكي إلى إجمالي قيمة القروض خلال فترتي الدراسة، يتبين أنها ازدادت من نحو 3% كمتوسط الفترة الأولى إلى نحو 9% كمتوسط الفترة الثانية، بزيادة بلغت 6% تمثل نحو 200% من متوسط الفترة الأولى.

الجدول (4) نتائج التحليل الإحصائي للاتجاهات العامة للقروض الممنوحة من بنك التسليف التعاوني والزراعي بحسب المجالات الزراعية خلال الفترة (1985 -2004م) .

القيمة: ألف دولار

المتغير التابع	رقم المعادلة	نوع الصيغة	المعادلة	R %	R^2 %	F	متوسط الفترة	مقدار التغير السنوي	معدل النمو السنوي %	قيمة الثابت
قروض الإنتاج النباتي	1	خطية	Y=22080 -1651X -13949D +1461.9 DX $(15.33)^{**}$ $(7.12)^{**}$ $(3.55)^{*}$ $(4.46)^{*}$	94	88	$(39.9)^{**}$				
			Y1= 22080 -1651X				12999	-1651	-12.7	22080
			Y2= 8131- 189.1 X				5199	-189.1	-3.6	8131
قروض الإنتاج الحيواني	2	خطية	Y=4810.5 -482.3X -2194.8D+408.8 DX $(8.33)^{**}$ $(5.18)^{*}$ $(1.39)^{ns}$ $(3.11)^{*}$	81	66	$(10.2)^{*}$				
			Y1= 4810.5 -482.3X				2158	-482.3	-22.3	4810.5
			Y2=2615.7 – 73.5X				1477	-73.5	-5	2615.7
قروض الإنتاج السمكي	3	لوغاريتمية	LnY=4.98 -0.607lnX+0.97D -0.12 DlnX $(9.34)^{**}$ $(2.89)^{*}$ $(1.15)^{ns}$ $(0.35)^{ns}$	76	58	$(7.4)^{*}$				
			LnY=4.98 -0.607lnX				455	50.2	11	145.5
			LnY2=5.95 -0.727 X				1684	151.7	9	383.8

حيث: Y: القيمة التقديرية لقيمة المتغير التابع بالألف دولار. Y2 , Y1: القيمة التقديرية لقيمة المتغير التابع في الفترة الأولى (1985 -1994) والفترة الثانية (1995 -2004) على الترتيب. X: متغير الزمن. D: متغير صوري انتقالي وهمي يأخذ القيمة = 0 في الفترة الأولى والقيمة=1 في الفترة الثانية. الأرقام بين الأقواس تشير إلى قيمة t المحسوبة. (*): معنوي إحصائياً عند المستوى 5% (**): معنوي إحصائياً عند المستوى 1% n.s: غير معنوي إحصائياً.

وبقياس أثر سياسة الإصلاح الاقتصادي في قيمة قروض الإنتاج السمكي النباتي خلال الفترة 5 198 -2004م، وباستخدام الصيغة اللوغاريتمية المزدوجة التي ثبتت أفضليتها في تمثيل البيانات المستخدمة في التقدير، المعادلة (3) في الجدول (4) يتبين ما يأتي:

- أخذت قيمة القروض خلال سنوات الفترة الأولى اتجاهاً عاماً متزايداً، بمقدار زيادة سنوية معنوية إحصائياً بلغ قرابة 50.2 ألف دولار، يمثل معدل نمو سنوي بلغ نحو 11% من متوسط قيمة القروض السمكية خلال تلك الفترة، كما أخذت اتجاهاً متزايداً خلال الفترة الثانية، بمقدار زيادة سنوية غير معنوية إحصائياً بلغت قرابة 152 ألف دولار، يمثل معدل نمو سنوي بلغ نحو 9% من متوسط هذه الفترة.
- يشير معامل التحديد أن قرابة 58% من التغيرات التي تؤثر في قيمة تلك القروض تعزى إلى عوامل اقتصادية يعكسها عنصر الزمن خلال الفترة المدروسة، في حين ترجع النسبة الباقية إلى عوامل أخرى غير قابلة للقياس.

- حدث انتقال معنوي إحصائيا في ثابت الدالة إلى أعلى وذلك من قرابة 145.5 ألف دولار في الفترة الأولى إلى قرابة 383.8 ألف دولار في الفترة الثانية مما يعني حدوث تحسن في مستوى قيمة قروض الإنتاج السمكي في فترة الإصلاح الاقتصادي بالمقارنة بفترة ما قبل الإصلاح الاقتصادي.

ثالثاً: أثر سياسة الإصلاح الاقتصادي في تحصيل القروض الزراعية

يتضح من بيانات الجدول (5) أن نسبة تحصيل القروض الممنوحة من البنك انخفضت من نحو 55% كمتوسط الفترة الأولى (1985 1994م) إلى نحو 45% كمتوسط الفترة الثانية (1995 -2004م)، بانخفاض بلغ 10% يمثل نحو 18% من متوسط الفترة الأولى، أي أن فترة سياسة الإصلاح الاقتصادي كان لها أثر سلبي في قدرة البنك على استرداد القروض التي منحها للمزارعين.

الجدول (5) تطور هيكل أسعار الفائدة ونسبة التحصيل على القروض في بنك التسليف التعاوني والزراعي خلال الفترة (1985 -2004م)

السنة	القروض القصيرة الأجل %	القروض المتوسطة الأجل %	القروض الطويلة الأجل%	المتوسط%	نسبة التحصيل%
1985	7	8	9	8	68
1986	7	8	9	8	69
1987	7	8	9	8	56
1988	9	10	10	9.67	46
1989	9	10	10	9.67	43
1990	9	10	10	9.67	49
1991	8	8.5	8.5	8.33	52
1992	8	8.5	8.5	8.33	55
1993	8	8.5	8.5	8.33	55
1994	7	9	10	8.67	56
المتوسط	7.9	9.15	9.25	8.77	55
1995	7	9	10	8.67	61
1996	7	9	10	8.67	66
1997	7	9	10	8.67	61
1998	15	17.5	19.5	17.33	53
1999	17	19.3	21.3	19.20	45
2000	14	16	18	16.00	39
2001	10	11	12	11.00	34
2002	10	11	12	11	32
2003	10	11	12	11	29
2004	10	11	12	11	27
المتوسط	10.7	12.38	13.68	12.25	45

المصدر: التقرير السنوي، أعداد متفرقة، 1985 -2004م، بنك التسليف التعاوني والزراعي، صنعاء، الجمهورية اليمنية.

رابعاً:أثر سياسة الإصلاح الاقتصادي في هيكل سعر الفائدة على القروض الزراعية:

يتبين من البيانات الواردة في الجدول (5) أن متوسط سعر الفائدة على القروض القصيرة الأجل تزايد من نحو 7.9% كمتوسط الفترة الأولى إلى نحو10.7% كمتوسط الفترة الثانيــة، بزيادة بلغت 2.8% تمثل نحو 35% من متوسط الفترة الأولى. كما يتبين من بيانات الجدول أن متوسط سعر الفائدة على القروض المتوسطة الأجل تزايد من نحو 9.15% كمتوسط الفترة الأولى إلى نحو 12.38% كمتوسط الفترة الثانية، بزيادة بلغت 3.23% تمثل نحو 35% من متوسط الفترة الأولى. ويتبين أيضا أن متوسط سعر الفائدة على القروض الطويلة الأجل تزايد من نحو 9.25% كمتوسط الفترة الأولى إلى نحو 13.68% كمتوسط الفترة الثانيــة، بزيــادة بلغت 4.43% تمثل نحو 48% من متوسط الفترة الأولى.

أما متوسط سعر الفائدة على إجمالي القروض فتزايد من نحو 8.77% كمتوسط الفترة الأولى إلى نحو 12.25% كمتوسط الفترة الثانية، بزيادة بلغت 3.48% تمثل نحــو 40% من متوسط الفترة الأولى.

مناقشة النتائج

قامت الحكومة اليمنية خلال فترة الإصلاح الاقتصادي بتكليف عدد من بيوت الخبــرة الاستشارية الدولية بإجراء العديد من الدراســات والتحلــيلات عــن الأوضــاع الماليــة والتنظيمية والتشغيلية لبنك التسليف التعاوني والزراعي بغرض إعادة هيكلته، وتمخــضت نتائج تلك الدراسات عن توصيات عمد من خلالها البنك إلى رفع أســعار الفائــدة علــى القروض وإلى خروجه عن عملية المتاجرة بالآلات والمعدات الزراعية وفــسح المجــال بشكل كامل للقطاع الخاص الأمر الذي أدى إلى إضافة أعباء جديدة تكبدها المزارعــون جراء رفع أسعار مستلزمات الإنتاج الزراعي ومن ثم عزوف بعــض المــزارعين عــن الاقتراض من البنك بسبب ارتفاع نسبة المساهمة المطلوبة منهم، ومن جانب آخــر فقــد اتجه البنك نحو الأعمال المصرفية التي لم يكن يقوم بها في السابق مسايراً في ذلك البنوك التجارية الموجودة على الساحة اليمنية.

هذه التغيرات الحاصلة خلال فترة الإصلاح الاقتصادي أسهمت بشكل كبير في إحجام بعض المزارعين عن الحصول على القروض الزراعية خاصة طالبي القروض القصيرة والمتوسطة الأجل، ويبدو أن المستفيدين الوحيدين من هذه التغيرات هــم كبــار المــلاك والمزارعين وذلك عائد إما لتشجيع سياسة البنك لمنح مثل هذه القروض (الطويلة الأجل) كونها قروضاً إنمائية وقدرة مثل هؤلاء الملاك على تقديم الضمانات الكافيــة، أو إلــى استخدام هؤلاء الملاك نفوذهم الخاص في الحصول على القروض من البنك.

ونظراً لما تمتاز به الجمهورية اليمنية من شريط ساحلي طويل وغني بالأسماك ويمتد إلى قرابة 2500 كم[11]، فقد بدأ التوجه منذ منتصف التسعينيات نحو منح قروض لشراء قوارب ومعدات ومستلزمات صيد الأسماك، ويبدو أن سياسة البنك نحو زيادة مخصصات قروض الثروة السمكية تم على حساب مخصصات قــروض تنميــة الثــروة الحيوانيــة

والنباتية، باعتبار أن مشاريع الأسماك ذات مردود اقتصادي أعلى مما هو عليه الحال في مشاريع الإنتاج الحيواني والنباتي.

فقد كان أهم تداعيات إعادة هيكلة بنك التسليف التعاوني والزراعي هو عدم قدرته في فترة ما قبل الأخذ بسياسة الإصلاح الاقتصادي باسترداد أمواله من المزارعين المستفيدين من قروضه، إلا أن جميع الدراسات والتوصيات الناجمة عنها لم ترق إلى أدنى مستوى من الطموح المطلوب، وقد يكون ذلك عائدا إلى مجموعة من الأسباب أدت في مجملها إلى زيادة العجز في استرداد قروض البنك من أهمها: عدم كفاية القروض المقدمة للمزارعين وارتفاع تكاليف الاقتراض سواء من حيث ارتفاع أسعار الفائدة على القروض أو ارتفاع نسبة المساهمة الذاتية من قبل المقترضين أو رسوم الكشف الميداني على المشاريع الممولة، فضلاً عن انشغال معظم فروع البنك بالأعمال المصرفية والتركيز عند منح القروض على الضمانات المقدمة دون الاهتمام بالملاءة المالية للمقترض وقدرة المشروع الممول على تسديد نفسه، فضلاً عن ارتفاع تكاليف الإنتاج خلال فترة الإصلاح الاقتصادي بصورة أعلى من ارتفاع أسعار المنتجات الزراعية.

ومن أهم التغيرات التي حدثت في السياسة الإقراضية للبنك خلال فترة الإصلاح الاقتصادي هو التحرير غير الكامل لسعر الفائدة على القروض، فقد وصل سعر الفائدة في بعض السنوات بالمتوسط إلى نحو 19% وهي نسبة عالية جداً ولا يستطيع معظم المزارعين المقترضين تحمل هذه التكلفة العالية التي تمثل أهم تكاليف الاقتراض، ويبدو أن المعنيين بهذه السياسة في البنك المركزي اليمني بصفتهم المسؤولين عن تحديد سعر الفائدة على قروض بنك التسليف التعاوني والزراعي يتخذون قراراتهم دون دراسة مسبقة ومستفيضة لواقع المزارع وظروفه وخصوصية التنمية الزراعية اليمنية والتي مازالت في أولى مراحلها، الأمر الذي جعلهم يعيدون النظر فيما بعد عدة مرات في تخفيض سعر الفائدة حتى استقر الأمر على سعر فائدة بلغ 10% للقروض القصيرة الأجل 11% للمتوسطة الأجل و12% للطويلة الأجل.

التوصيات

نظراً للآثار السلبية الواضحة لسياسة الإصلاح الاقتصادي على النشاط الإقراضي والتحصيلي للبنك وما لذلك من انعكاسات سلبية أيضاً على المزارعين المقترضين، ومن ثم على التنمية الزراعية والاقتصادية في الجمهورية اليمنية، فقد توصل البحث إلى التوصيات الآتية: ينبغي على الحكومة رفع رأس مال البنك وبصورة دورية وبما يتناسب ودوره التنموي الذي يؤهله للاستمرار في تلبية احتياجات المزارعين، وعليها تخفيض سعر الفائدة على القروض الزراعية ولجميع الأهداف والآجال وتغطية الفارق من إيرادات صندوق تشجيع الإنتاج الزراعي وذلك حتى لا تستأثر فئة دون أخرى بدعم الصندوق وبالمقابل ينبغي على البنك تحديث سياسته الإقراضية من حيث تحسين شروط منح القروض وإدارتها وكفايتها لما لذلك من أهمية في رفع كفاءة استرداد القروض وتقديم حوافز تشجيعية للمقترضين الملتزمين بالتسديد .

المراجع

البحر علي عبد الرحمن.(1999). القطاع المصرفي ودوره في الإصلاح المالي والإداري، الإصلاحات الاقتصادية في الجهورية اليمنية، بحوث وأدبيات المؤتمر الاقتصادي الثاني، مجلة الثوابت، صنعاء.

التقرير السنوي، أعداد متفرقة.(1990 -2004). الإدارة العامة للبحوث والدراسات الاقتصادية والنقدية، البنك المركزي اليمني، الجمهورية اليمنية.

التقرير السنوي، أعداد متفرقة.(1982 -2004). بنك التسليف التعاوني والزراعي، صنعاء، الجمهورية اليمنية.

الخطة الخمسية الأولى للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، 1996م، وزارة التخطيط والتنمية، صنعاء، الجمهورية اليمنية.

السقاف عبد العزيز.(1999). تقييم الجانب النقدي والمالي في برنامج الإصلاح الاقتصادي، بحوث وأدبيات المؤتمر الاقتصادي الثاني، مجلة الثوابت، صنعاء، ص425.

الشوربجي مجدي.(1994). الاقتصاد القياسي النظرية والتطبيق، قسم التجارة الخارجية، كلية التجارة وإدارة الأعمال، جامعة حلوان، الطبعة الأولى، صـ108.

الكمالي عبد الحميد سيف احمد سعيد.(2002). دراسة تحليلية للآثار الاقتصادية لسياسة الإصلاح الاقتصادي على الائتمان الزراعي في الجمهورية اليمنية، رسالة ماجستير، قسم الاقتصاد والإرشاد الزراعي، كلية الزراعة، جامعة صنعاء، صـ104.

قاسم فاروق، وآخرون.(1998). ورقة عمل ومقترح لإجراء دراسة مراجعة لصندوق تشجيع الإنتاج الزراعي والسمكي، السياسة الزراعية، اليمن، صـ56.

قانون إنشاء صندوق تشجيع الإنتاج الزراعي والسمكي.(1993). الجريدة الرسمية، العدد السابع، 15 ابريل، صنعاء، الجمهورية اليمنية.

قانون بنك التسليف التعاوني والزراعي.(1982). رئاسة الجمهورية ومجلس الوزراء، المكتب القانوني 20 يوليو.

كتاب الإحصاء السنوي.(2004). الجهاز المركزي للإحصاء، وزارة التخطيط والتعاون الدولي، صنعاء، الجمهورية اليمنية.

لابي محمد السيد.(2000). دراسة اقتصادية لدور البنك الرئيسي للتنمية والائتمان الزراعي في تنمية القطاع الزراعي المصري. المجلة المصرية للاقتصاد الزراعي، 10(2): 607 -624.

إيداع البحث	2006/07/04	Received
قبول البحث للنشر	2006/10/19	Accepted for Publ.